اتجاهات حديثة فى تمويل التعليم

إعـــداد

أ.د. الهلالي الشربيني الهلالي

أستاذ التخطيط التربوى والإدارة التعليمية

وعميد كلية التربية النوعية بالمنصورة

وفرعيها بميت غمر ومنية النصر

محاضرة تم إلقاؤها في ندوة جمعية الدقهلية الخضراء للإنسان والبيئة : تنمية وتفعيل المشاركة المجتمعية فى تحسين التعليم ، المنصورة ، ٢٠٠٦

مقدمـــة

- شهد العالم فى السنوات القليلة الماضية تغيرات كبيرة وسريعة أدت إلى حدوث زيادة هائلة فى حجم المعلومات وظهور تخصصات ونماذج معرفية جديدة من خلال العلوم البينية التى لم تكن موجودة من قبل ، كما أدت أيضاً إلى زيادة فى انتشار مفاهيم الديمقراطية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور منظمة التجارة العالمية وعولمة رأس المال ومحاولة تدويل العمالة . وقد أثرت هذه التغيرات على التعليم باعتباره الوسيلة الفاعلة فى مواجهة هذه التغيرات من خلال إعداده لجيل من المتخرجين يتميز بالقدرة على الإبداع والمنافسة فى سوق العمل العالمى فى حالة تطبيق مفاهيم انتقال العمالة على المستوى الدولى . وحتى تتمكن مؤسسات التعليم من القيام بهذه المهمة لابد من توفير التمويل الذى يساعد على القيام بذلك.

- والواقع أن معظم أنظمة التعليم فى العالم تواجه عجزًا فى الموارد المالية ويعزى ذلك إلى عدة عوامل :

ـ النمو السكانى السريع خاصة فى دول العالم النامى

ـ ارتفاع تكلفة تعليم الطالب.

- وفى ضوء ذلك فقد بُذلت جهود كثيرة ، وأجريت دراسات عديدة حول تأمين مصادر لتمويل هذه التكلفة وكانت كلها تدور حول الإجابة عن عدة تساؤلات :

ـ هل تتحمل الدولة هذه التكلفة منفردة ؟

ـ أم تتحملها الدولة ومعها الطالب وأسرته والمؤسسات التى تستفيد من الطالب بعد تخرجه؟

ـ أم تتحملها جهات أخرى ؟

- وكيف يكون التوازن بين الموارد العامة والخاصة فى التمويل فى حالة الاعتماد عليهما معاً ؟

لقد كانت هذه الأسئلة وما زالت تحتاج إلى إجابات تتناسب مع ظروف كل دولة فى ظل ظهور متغيرات عديدة لعل فى مقدمتها :

ـ الانفجار فى أعداد الطلاب الراغبين فى الالتحاق بمؤسسات التعليم .

ـ ارتفاع تكلفة تعليم الطالب.

- زيادة تكاليف الإنفاق على الخدمات الطلابية .

- سعى مؤسسات التعليم إلى تحقيق مستوى يساعد المتخرجين على المنافسة فى سوق العمل العالمى .

- ويمكن إجمال مشكلات تمويل التعليم فى مصر وكثير من دول العالم فى عدم كفاية الموارد المالية وسوء تخصيصها وانخفاض كفاءتها، ومن ثم فقد شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضى مجموعة من الجهود والإصلاحات فى كثير من دول العالم..
- وقد كان الشىء الملفت للنظر فى هذه العملية وجود تشابه بين النماذج الإصلاحية التى تم إتباعها فى كثير من هذه الدول على الرغم من اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والتقاليد السائدة فى كل منها ، وكذا المستوى الصناعى والتكنولوجى الذى وصلت إليه .
- وتأسيساً على ما سبق فهذه الدراسة تركز على تحليل بعض الاتجاهات الحديثة التى تم إتباعها فى معالجة مشكلة تمويل التعليم فى تلك الدول ، مع توضيح كيفية الاستفادة منها فى معالجة قضية تمويل التعليم فى مصر .
- ولتحقيق ذلك سوف تركز هذه الدراسة على المحاور الأساسية التالية :
  - المحور الأول ؛ ويتضمن عرضاً للأطر والمبادئ التى تحكم عملية تمويل التعليم فى مصر والعالم.
  - المحور الثانى ؛ ويتضمن عرضاً وتحليلاً للاتجاهات الحديثة فى تعظيم الاستفادة من التمويل الحكومى المقدم للتعليم.
  - المحور الثالث ؛ ويتضمن عرضاً وتحليلاً للاتجاهات الحديثة فى تمويل التعليم من خلال مصادر غير تقليدية.
  - المحور الرابع ؛ ويتضمن عرضاً وتحليلاً للاتجاهات الحديثة فى تقليل كُلفة التعليم من خلال إعادة النظر فى بنية مؤسسات التعليم وإعادة هيكلتها.
  - المحور الخامس ؛ ويتضمن عرضًا للنتائج المستخلصة وكيفية الاستفادة منها فى إصلاح تمويل التعليم فى مصر.

المحـــور الأول

الأطر والمبادئ التى تحكم عملية تمويل التعليم فى مصر والعالـم

- يُعَدُّ موضوع تمويل التعليم من الموضوعات التى تتسم بالتعقيد ، وهذا التعقيد يعود إلى تعدد مصادر التمويل وكذا إلى تعدد المخرجات ومدى ارتباطها بكل مصدر من المصادر ، وعلى ذلك تتعد الأطر والمبادئ التى تحكم عملية تمويل التعليم ، ويمكن حصر هذه الأطر والمبادئ على النحو التالى:

١ـ يرى البعض أن تمويل التعليم فى الوقت الحاضر يجب أن يتم فى إطار : الجودة (Quality) والإتاحة

أـ كيف يمكن تخفيض التكاليف دون الأضرار بالجودة الأكاديمية أو بمبادئ القبول والمشاركة ؟

بـ وما التصورات والتوقعات المقبولة لإنتاجية مؤسسات التعليم ؟

جـ وهل يتم استخدام الأموال التى تقدم لمؤسسات التعليم الاستخدام الأمثل؟

٢ـ يرى البعض الأخر أن تمويل التعليم فى يجب أن يتم فى ضوء :

أـ درجه كفاية التمويل (Adequacy of Financing) ، ويمكن أن تقاس من خلال :

- نسبة التسجيل فى التعليم الابتدائى بالقياس للفئة العمرية المناظرة .
- درجة التوازن فى الفرص التعليمية بين الذكور والإناث .
- درجة التسجيل فى التعليم الثانوى والجامعى .
- معدل تعليم الكبار .

بـ الكفاءة (Efficiency) ، وترتبط بالتوزيع والاستخدام الأمثلّين للموارد المتاحة ،

جـ العدالة (Equity) ، وتتعلق بكيفية توزيع عبء تمويل التعليم بين فئات المجتمع وأقاليمه المختلفة وبصفة خاصة الفقراء والأغنياء والريف والحضر .

٣ـ وقد حدد البنك الدولى الأطر التى يجب أن يتم تمويل التعليم فى ضوئها من خلال تقرير له صدر فى عام ١٩٩٥ بعنوان : أولويات واستراتيجيات التعليم (Priorities and Strategies for Education) على النحو التالى :

أـ التحكم فى القبول بمؤسسات التعليم من خلال أسس ومعايير اختيارية.

بـ إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم.

جـ إعطاء مؤسسات التعليم استقلالية كافية وتنويع مصادر تمويلها.

دـ البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم خارج مصادر الميزانية الحكومية.

هـ فرض رسوم دراسية يدفعها الطلاب تغطى تكلفة الدراسة بالكامل.

وـ تقديم قروض ومنح دراسية لتمكين الطلاب المؤهلين من مواصلة دراساتهم.

- والواقع أن هذه الأطر التى يتبناها البنك الدولى منذ عام ١٩٩٥ تنطلق من مفهوم ضيق يركز على تحقيق أعظم فائدة ممكنة من خلال أقل النفقات ، وهذا الأمر يعنى اختزال أهداف التعليم التى تشمل أموراً أخرى غير العوائد الشخصية التى يحصل عليها المتخرجون من هذا التعليم ، منها :

١. **تعزيز الهوية الوطنية.**

٢. **وتحقيق الولاء والانتماء .**

٣. **والإسهام فى تقرير مصير الأمة وأمنها الاجتماعى والثقافى.**

- وهذه الأمور لا تتحقق برفع يد الحكومات تماماً – كما ينادى التقرير – عن تمويل التعليم وخاصة فى دول العالم الثالث ومنها مصر.

- وربما يكون ذلك أحد الدوافع التى أدت إلى صدور وثيقة عن اليونسكو فى عام ١٩٩٥ تحت عنوان : سياسات التغيير والنمو فى مجال التعليم العالى Policy Paper for Change and Development in Higher Education؛ حيث تركز هذه الوثيقة على الجانب الاجتماعى والثقافى فى مسألة تمويل التعليم .

٤- وقد حددت لجنة الاقتصاديات والتمويل المنبثقة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى فى عام ٢٠٠٠ الأطر والمبادئ العامة التى يجب أن تحكم عملية إصلاح تمويل التعليم فى مصر فى عدة مبادئ ، تشمل :

أ- الالتزام بروح الدستور ؛ حيث إن الدستور المصرى نص فى مادته رقم (٢٠) على أن "التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة" ، ومن ثم لا يجوز تطبيق وسائل تمويل قد يُطعن على دستوريتها .

ب- وضع مخطط هيكلى (Master Plan) ؛ بمعنى أن يتم تحديد الصورة المعيارية التى يجب أن تصل إليها مصادر التمويل المختلفة فى الأجل الطويل ، ثم يتم وضع برنامج للتنفيذ المرحلى فى ضوء الظروف والإمكانات المتاحة .

ج- تحديد الأولويات (Prioritization) ؛ وذلك استنادا إلى أمرين أساسيين :

- الأول يتمثل فى فعالية أسلوب التمويل فى إتاحة موارد ملموسة لرفع جودة التعليم ،
- أما الآخر فيتمثل فى واقعية وإمكانية التطبيق العملى .

د- الفرص والمحاذير (Opportunities & Risks) ؛ بمعنى إبراز مزايا كل وسيلة جديدة لتمويل التعليم وكذلك مخاطرها حتى يمكن اتخاذ القرار السليم فى ضوء المخاطرة المقبولة والمحسوبة .

هـ- القدرة على التحمل (Affordability) ؛ بمعنى أن اقتراح تحميل أعباء جديدة على من يتلقى التعليم يستلزم أن يتم فى ضوء القدرة على التحمل سواء من جانب الدولة أم الطالب أم أسرته .

و- العدالة (Equity) ؛ بمعنى معاملة الجميع على أسس واحدة وإحداث نوع من التوازن بين حاجات ورغبات الأفراد ، وكذلك مساعدة الطلاب الفقراء المتميزين علميًا على مواصلة تعليمهم مع تحصيل جزء من هذه المساعدة بعد تخرجهم كى تتمكن الحكومة من مساعدة غيرهم .

ز- المشاركة والتعاون (Participation and Collaboration) ؛ بمعنى أن التعليم يعود بالنفع على أفراد المجتمع وجميع قطاعاته الحكومية وغير الحكومية ، ومن ثم يجب تعميق روح المشاركة بين الجميع من أجل تمويل هذا التعليم .

وفى ضوء الأطر والمبادئ سالفة الذكر ظهرت اتجاهات متعددة فى تمويل التعليم فى الآونة الأخيرة فى كثير من دول العالم بعضها يركز على التمويل العام وإصلاحه كمصدر أساسى للتمويل ، والبعض يركز على إسهامات الطلاب وأولياء الأمور والتبرعات والهبات وعوائد الأوقاف كمصادر للتمويل ، والبعض الآخر يركز على خصخصة التعليم أو جزء منه وكذا تسويق الخدمات والأنشطة الطلابية .

المحـــور الثانى

اتجاهات حديثة فى تعظيم الاستفادة من التمويل الحكومى المقدم لمؤسسات التعليم

- على الرغم من التزايد فى حجم التمويل الذي يقدم إلى مؤسسات التعليم مـن جهـات غـير حكومية فى كثـير من دول العالم فى السنوات العشر الماضية ، إلا أن التمويل الحكومي لا يزال يمثـل المصـدر الرئيس لتمويل تلك المؤسسات ؛ حيث إنه حتى التى تعتمد منها على مواردها الخاصة تتلقى أيضًا دعمًا حكوميًا مثل جامعة هارفارد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وجامعة أكسفورد فى المملكة المتحدة .

و هناك ثلاثة مؤشرات أساسية للتمويل الحكومى الذى يقدم للتعليم ، تشمل :

- حجم التمويل الحكومى للتعليم كنسبة من الناتج المحلى القومى الإجمالى.
- حجم التمويل الحكومى للتعليم كنسبة من مجمل الإنفاق الحكومى.
- نصيب الفرد من التمويل الحكومى للتعليم.

ويمكن إجمال الإصلاحات التى تمت فيما يتعلق بالتمويل الحكومى فى معظم دول العالم فيما يلى :

١ـ الإصلاحات المتعلقة بالموازنة وتخصيص الموارد (Budget Reform)

وتشمـل التدابير التى أقرتها كثير من النظم التعليمية فى دول العالم فى هذا الشأن :

- نقل المسئولية والمساءلة المالية إلى الوحدات الفرعية العاملة بقدر ما تسمح به خبرة هذه الوحدات مع عدم التخلي الكامل عن السيطرة المركزية .
- الأخذ بنظام التمويل الذى يتخذ عدد المقيدين ونتائج الخريجين.
- مراقبة الميزانية بشكل منتظم طوال العام وتصحيـح هـذه الأخطاء .
- عمل تـدريب خاص في أعمال الميزانيات لكل المديرين ورؤساء الوحدات ؛ حيث إن أغلب القادة العاملين فى التعليـم تكون خلفياتهم محدودة فى الإدارة المالية .

٢ـ الإصلاحات المتعلقة بالإنفاق (تخفيض النفقات وزيادة الكفاءة) (Expenditure Reforms)

يُعد مجمل ما ينفقه المجتمع على التعليم استثماراً، ومن ثم فهذا الإنفاق لابد وأن يخضع للقواعد المتبعة عند إقرار أى استثمار ، وأهمها :

- **تحديد الأولوية النسبية ؛ بمعنى تقديم مطلب على آخر فى ضوء درجة أهميته .**
- **تحديد ما يمكن إنفاقه على التعليم خلال خطة معينة (خمس سنوات مثلاً) .**
- **التخصيص الأمثل للموارد بين مستويات وأنواع التعليم.**
- **الترشيد ؛ بمعنى إخضاع الاستثمار فى التعليم لحساب التكلفة والعائد لتفادى أمرين سلبيين : التبذير فى التكاليف ، والقصور فى تأهيل المتعلم .**

ويتطلب الإصلاح المتعلق بالإنفاق المالى فى مؤسسات التعليم ضرورة النظر فى عدة أمور مهمة ، تشمل :

- **نقل مسئولية اتخاذ القرارات بكل مستوياتها إلى قادة التعليم .**
- **العمل على تطوير الإدارة التعليمية ، حتى تستطيع اتخاذ القرارات المناسبة .**
- **الاهتمام بالمحاسبية لتقليل نسبة الشك وعدم الثقة لدى جهات التمويل .**
- **تقييم تكلفة الخدمات المقدمة من مؤسسات التعليم وبحث ما إذا كان التعاقد مع جهات أخرى أكثر فعالية بالنسبة للتكلفة .**
- **إنشاء آليات لتحليل التكاليف ومحاولة الربط بينها وبين الفوائد فى كل مستوى من مستويات التعليم .**

٣ -الإصلاحات المتعلقة بالتشغيل والمكافآت

Employment and Compensation Reforms

يقصد بالإصلاحات المتعلقة بالتشغيل والمكافآت التغيير فى المهارات وفى الخصائص وفى عدد العاملين بما يؤدى فى النهاية إلى تغيير الرسالة أو المنتج

وتشمل التدابير التى أقرتها كثير من النظم التعليمية فى دول العالم فى هذا الشأن كثيرًا من الإصلاحات ، من بينها :

أ- القدرة على زيادة المكافآت التي يتم دفعها مقابل مهارات معينة يتطلبها السوق .

ب- القدرة على التوقف عن الدفع عندما يصبح من يتلقون هذه المكافآت غير قادرين على مواجهة وتحقيق ما يطلب منهم .

ج- القدرة على تغيير حجم الأعباء من خلال التحول إلى العمل بنظام بعضالوقت (Part time) .

د- القدرة على خفض مرتبات العاملين وأعضاء هيئة التدريس فى الدول ذات الدخل المرتفع ، وذلك بتعيين المزيد من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم الأصغر سناً.

وبالطبع هذه الإصلاحات قد تتعارض مع نظام الخدمة المدنية فى بعض الدول ومنها مصر إلا أن دولاً كثيرةً - كان من الصعب عليها قبل سنوات قليلة مجرد التفكير فيها - قد طبقتها وأصبح هناك إمكانية الاستغناء عن العامل عندما يصبح غير منتج ، ومن بين هذه الدول روسيا ودول شرق أوربا والصين

٤ـ الإصلاحات المتعلقة بالإدارة وتوزيع السلطة

(Devolution of Management and Spending Authority)

- تتم إدارة مصادر تمويل التعليم فى كثير من نظم التعليم من خلال نموذج يتكون من أربع مراحل أساسية، تشمل :

١ـ مرحلة تأمين المصادر (Obtaining Resources) ، وفيها يتم تأمين هذه المصادر عن طريق الحكومة أو الرسوم الدراسية أو الهبات أو غيرها.

٢ـ مرحلة توزيع المصادر (Allocating Resources) ، وفيها يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع هذه المصادر على التخصصات والأنشطة المختلفة بمؤسسات التعليم.

٣ـ مرحلة استخدام المصادر (Using Resources) ، وفيها يتم تنفيذ القرارات ؛ حيث يتم الإنفاق على البنود المختلفة ، ومن ثم يتضح مدى فاعلية القرارات.

٤ـ مرحلة التقويم والمراجعة (Evaluation and Review)، وفيها يتم التقويم والمراجعة لم تم تمهيداً للمرحلة التالية من دائرة إدارة الموارد.

والقائمة التالية تقدم عدة نماذج لتوزيع السلطة على الإدارة المالية بعضها يركـز على المركزية والبعض الآخر يركز على اللامركزية :

أـ النموذج البيروقراطى المركزي ، وتقوم من خلاله الإدارة المركزية بتلقى كل الموارد ، ثم تقوم بعد ذلك بتوزيعها وإدارتها .

بـ النموذج البيروقراطى اللامركزى ، ويتم من خلاله اتخاذ القرارات الاستراتيجية بمعرفة الإدارة المركزية ، ثم تترك قرارات التشغيل اليومية للإدارات الفرعية .

جـ نموذج القرار السياسي ؛ ويتم من خلاله اتخاذ القارات الاستراتيجية فى المركز وتكون مبنية على الإجماع فى إطار من الحوار الجماعي .

دـ نموذج المؤسسات ؛ ويتم من خلاله تخصيص جزء من الموارد للإدارة المركزية ، أما الباقى فيتم تخصيصه للإدارات الفرعية لاستخدامه طبقاً للأولويات .

هـ نموذج التنظيم المشترك ؛ ويتم من خلاله تحصيل الموارد عن طريق الإدارات الفرعية وإدارتها عن طريق الإدارة المركزية.

وـ نموذج التنظيم الليبرالى ؛ ويتم من خلاله تحصيل الموارد والاحتفاظ بها أو استخدامها أو شراء خدمات مركزية عند الحاجة بمعرفة الإدارات الفرعية .

ويمكن أن تكون عملية تخصيص الموارد وإدارتها خليطًا من أكثر من نموذج . إلا أن هذا الأمر يستلزم وجود تفاهم وتحديد للأدوار والمسئوليات بين :

- الوزارات المركزية المعنية مثل وزارة التعليم ا ووزارة التخطيط ووزارة المالية .
- الوزارات المحلية بما فيها التعليم والمالية وغيرها .

المحـــور الثالث

الاتجاهات الحديثة فى تمويل التعليم من خلال مصادر غير تقليدية

- يسود اعتقاد فى كثير من الدول ـ وخاصة دول العالم الثالث ـ أن الحكومة يجب أن تكون هى الكفيل لكل أبناء المجتمع. وفى ظل هذا الاعتقاد تكون الدولة هى المسئول الأول عن تمويل التعليم وتوفير ما يلزمه مما يؤدى إلى ظهور السلبية والاتكالية ؛ لأن الناس فى ظل هذا الوضع يعتمدون على الحكومات فى كل شىء.
- وحيث إن أى دولة من الدول أياً كانت ثروتها لا تملك كل ما يلزم التعليم وتحقيق مطالبه ـ فى ظل زيادة أعداد الراغبين فى الالتحاق مع ارتفاع التكلفة وتراجع الموارد ـ فى كثير من الدول ـ أصبح من الضرورى البحث عن طرق لتحويل جزء من تكاليف التعليم من الحكومة أو دافعى الضرائب إلى الطالب أو أسرته أوجهات أخرى .

ومن بين الطرق التى تم تطبيقها فى كثير من الدول لتحقيق هذا الغرض : فرض رسوم دراسية ، وتقديم منح أو قروض للطلاب ، وإتاحة الفرصة لمساهمة القطاع الخاص ، والتحول إلى نظام المؤسسة المنتجة ، وتلقى الهبات وعوائد الأوقاف وإصدار السندات وغيرها. ويمكن تناول أكثر هذه الطرق شيوعًا الأخيرة بشىء من التفصيل على النحو التالى :

أ- الرسوم (Tuition Fees)

يعد الاتجاه الخاص بفرض رسوم فى التعليم اتجاهاً مضاداً تماماً للرؤية التى ترى أن التعليم يجب أن يكون مجانياً. وتكن المبرر الرئيس وراء هذه الرؤية يتمثل فى الاعتقاد أن التعليم يمثل الطريق الأساسى للحراك الاجتماعى وأن حرمان الفقراء من التعليم بسبب الرسوم يعد أمراً يدخل فى باب عدم المساواة ، غير أن فترة التسعينيات من القرن الماضى شهدت تخلياً عن هذه الرؤية فى كثير من الدول .

- والواقع أن التخلى عن تلك الرؤية لم يكن بسبب قصور التمويل وحسب ، بل لإدراك كثير من المجتمعات أن التعليم المجانى يبتعد عن مسألة المساواة ، بل من المرجح أنه يدل على عدم المساواة ، وتفسير ذلك أن أبناء الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الغنية يكونون – على الأرجح – القادرين على الالتحاق بالتعليم مقارنة بأبناء الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الفقيرة ، ومن ثم يستفيد أبناء الأغنياء من الدعم الذى يقدم للتعليم أكثر من أبناء الفقراء. ويؤيد هذه الرؤية أن الاستثمار فى التعليم الابتدائى يقدم معدلات عائد اقتصادية أفضل من التعليم الثانوى أو التعليم الجامعى

- وفى ضوء كل ذلك ساد اتجاه قوى فى فترة التسعينيات من القرن الماضى يقول إنه طالما أن الفائدة من التعليم تعود على الأفراد وعلى المؤسسات المجتمعية العامة والخاصة التى سيعملون بها بعد تخرجهم فإن على جميع الأطراف (الطالب والحكومة والمؤسسات المجتمعية) أن تتحمل نفقات التعليم .

٢ـ المِنح والقروض (Grants and Loans)

- يوجد فريق من الباحثين والنقاد يعارضون فرض رسوم تحصل من الطلاب فى التعليم، وهم يقيمون اعتراضهم استناداً إلى اعتقاد مفاده أن هذه الرسوم قد تؤدى إلى استبعاد شريحة من أفقر جماعات المجتمع من الالتحاق بمؤسسات التعليم ، ومن ثم فقد تمثلت محاولات متخذى القرار فى التغلب على هذه المشكلة فى كثير من دول العالم فى تقديم مجموعة من أنظمة الدعم المالى للطلاب ، منها المنح والقروض.
- وقد طبقت سياسة إقراض الطلاب فى كثير من دول العالم ، إلا أن نمو هذه السياسة كان ولا يزال بطيئاً ؛ لأن إقراض واقتراض المال يعتمد على الثقة فى إمكانية السداد ، وبدون هذه الثقة قد ينسحب المقرض تماماً من هذه العملية أو يشارك فيها مقابل معدل عال من الفوائد يضمن له تعويض المبالغ التى قد لا يتم سدادها .
- ومن المشكلات الجوهرية التى ترتبط بتقديم قروض للطلاب ا خاصة فى الدول ذات الدخل المنخفض ، عدم وجود ضمان للقرض لدى الطلاب المحتاجين ـ خاصة فى حالة غياب المسئولية الحكومية عن تحمل مخاطر عدم السداد .

وهناك أربعة مبادئ أساسية لمشاركة الحكومة فى برنامج إقراض الطلاب ، تشمل :

أ ـ تحمل الحكومة كل أو على الأقل جزءًا كبيراً من ـ المخاطرة .

بـ تحمل الحكومة لنسبة الفائدة أو تكلفة القرض التى يدفعها الطالب.

جـ تحمل الحكومة لتكاليف القرض المتمثلة فيما يصرف على تحديد أهلية الطالب للحصول على القرض وكذلك على تحصيل القرض مرة أخرى.

دـ تحصيل القرض عن طريق الآليات والنظم المتبعة فى جمع الضرائب.

ويمكن حصر قروض الطلاب فى شكلين أساسيين :

- الأول : القروض التقليدية (Conventional Loans) ؛ وتتمثل فى تلك القروض التى يحدد لها معدل فائدة بنسبة مئوية معينة فى السنة وكذلك مدة زمنية محددة وطرق متفق عليها فى السداد.
- الأخر: القروض المرتبطة بالدخل (Income Contingent Loans) ؛ وهى التى يتم سدادها عن طريق دفع نسبة معينة مما يكتسبه الفرد فى المستقبل كل عام أو لعدد معين من السنوات ، وقد تكون هذه النسبة ثابتة أو متدرجة .
- وإذا كانت دول العالم ـ كما يتضح مما سبق ـ تتجه الآن نحو الاعتماد على القروض بشكل أكبر من اعتمادها على المنح فى مجال مساعدة طلاب التعليم على دفع تكاليف تعليمهم إلا أننا نجد أن الوضع يختلف إلى حد ما فى مصر ؛ حيث كانت الحكومة المصرية تطبق نظام لتقديم قروض لطلاب التعليم الجامعى بشروط ميسرة فى فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضى من خلال بنك ناصر الاجتماعى ولكنه توقف وتم التركيز على مساعدة طلاب التعليم الجامعى غير القادرين من خلال إعانات مالية وعينية يقدمها صندوق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات ، ثم أعلنت الحكومة فى عام ٢٠٠٠ عن إعادة تقديم قروض ميسرة لطلاب الجامعات من خلال مشروع لتقديم قروض اجتماعية لهم ، إلا أن هذا المشروع لم يتم تفعيله بالشكل المطلوب حتى الآن .

والواقع أن برامج إقراض الطلاب فى الدول النامية تواجه بعض المعوقات وذلك على النحو التالى :

- زيادة معدلات البطالة بين المتخرجين مما يؤثر بشكل سلبى على سداد القروض التى تمنح للطلاب.
- الزيادة المستمرة فى كلفة تعليم الطالب خاصة فى ظل انخفاض دخل الفرد فى الدول النامية.
- غياب الثقة بين الطلاب وأولياء الأمور فى كثير من الدول فى الإدارة الحكومية والتعليمية.
- انخفاض معدل الادخار ومحدودية رأس المال الخاص .
- عدم وجود نظم لفاعلية الكلفة يمكن الاعتماد عليها لخدمة القروض وتجميعها وإن وُجِدت لا تكون مستقرة .

٣– الخصخصة (Privatization) :

- يمكن تحديد مفهوم خصخصة التعليم بأنه قيام القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة مؤسسات تعليم لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم تحديدها بشكل مسبق بصورة تتمشى مع السياسة العامة للدولة.
- وقد لجأت كثير من دول العالم المتقدم والنامى فى السنوات القليلة الماضية إلى تطبيق أسلوب الخصخصة فى مجال التعليم كسبيل لتحويل تكلفة التعليم أو جزء منها من دافعى الضرائب إلى الطالب وأسرته أو جهات أخرى .

ويمكن تقسيم أنماط خصخصة التعليم إلى ثلاثة أنماط ، تشمل :

أ- دول تتبع خصخصة جادة للتعليم ؛بمعنى أنها تسمح للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات للتعليم دون تقديم أى إعانة أو تمويل لها من الدولة ، ومن بين هذه الدول تايلاند وماليزيا .

ب- دول تتبع خصخصة معتدلة للتعليم ؛ بمعنى أنها تسمح للجهات الأهلية بإنشاء مؤسسات للتعليم ولكن مع وجود دعم ومساعدة من الدولة على الرغم من أن القطاع الخاص هو الذى يتولى إدارتها ، ومن بين هذه الدول اليابان والفلبين وتايوان.

ج- دول تتبع خصخصة بسيطة للتعليم ؛ حيث تتولى الدولة مسئولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم ،ولكنها فى الوقت نفسه ترحب بمصادر التمويل الخاصة والأهلية ، ومن بين هذه الدول الصين وفيتنام والهند وباكستان وروسيا .

٤- التحول إلى نظام المؤسسة المنتجة (تسويق الأنشطة) (Entrepreneurial Activities)

- يقصد بالمؤسسة المنتجة : قيام مؤسسات التعليم ببعض الأنشطة التى تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها ؛ حيث إن هذه المؤسسات غالباً ما تضم علماء وباحثين فى مختلف التخصصات يمكن الاستفادة منهم لخدمة مجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام، كما تمتلك مزارع وورشاً وغيرها يمكن أن تُستغل كمراكز إنتاج بما قد يعود على المؤسسة بدخول إضافية .

- وقد طبقت كثير من دول العالم نظام المؤسسة المنتجة مثل انجلترا وهولندا واسكتلندا والسويد والهند والصين وروسيا وفيتنام :
- وفى ضوء ذلك ، يجب أن يكون واضحاً أن المؤسسة التعليمية المنتجة ليس المقصود بها الاستغراق فى الأنشطة التى ترتبط بتحقيق عائد اقتصادي بشكل يبعدها عن أداء مهمتها الأساسية التى تتمثل فى التعليم ويجبرها على أن تضحى بقيمها،
- ولكنها تلك المؤسسة التى تسعى إلى تحقيق وظائفها التعليمية ، مع تحقيق بعض الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب متعددة مثل : التعليم الممول ذاتياً ، والتعليم المستمر ، والاستشارات ، والبحوث وغيرها من الأنشطة.

٥ـ الهبات والأوقاف (Philanthropy & The Trust) :

- تعد الهبات التى تقدم لمؤسسات التعليم من الموارد المهمة فى تمويل التعليم ؛
- ففى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت هذه الهبات فى عام ١٩٩٦ ما يوازى ١٤,٢٥ مليار دولار للتعليم الجامعى فقط .
- وفى سنغافورة استطاعت جامعتان فى عام ١٩٩١ الحصول على أوقاف لتمويل التعليم بها تصل قيمتها إلى بليون دولار أمريكي .
- ومن ثم فلا عجب فى سعى كثير من القادة السياسيين وقادة التعليم فى تقليد التجربة الأمريكية ولكن يجب أن يوضع فى الاعتبار أن نجاح تجربة امريكا أو سنغافورة فى هذا الصدد يعتمد على عدة مقومات ربما لا تتوافر بعضها فى الدول الأخرى .

وتشمل هذه المقومات :

أ ـ انتشار ثقافة التبرع لصالح مؤسسات التعليم.

بـ انتشار روابط أصدقاء مؤسسات التعليم والتى يرتبط من خلالها الأفراد بصداقة مع مدارس أوكليات أو جامعات معينة وهؤلاء الأفراد غالباً ما يمتلكون ثروات كبيرة ولديهم القدرة على التبرع.

جـ المعاملة الضريبية الجيدة بالنسبة للإسهامات التى يتبرع بها الأفراد ؛ حيث يتم خصم جزء من هذه التبرعات من الضرائب التى يجب أن يدفعها المتبرع.

- والواقع أن الوقف قد بدأ فى الدول الإسلامية منذ زمن طويل و قام بدوره الحضاري ؛ حيث قدم جميع أنواع الخدمات التعليمية من إنشاء مؤسسات تعليمية ومكتبات ومساكن للطلاب والخدمة الصحية ، كما نشأت كثير من المؤسسات الجامعية العربية العريقة اعتماداً على المال الخاص الذى كان يُقدم فى شكل أوقاف ، ومن بين هذه المؤسسات المدارس التى أُلحِقت بالأزهر الشريف والأروقة التى بُنيت به للطلاب القادمين من دول أخرى ، وكذا ما حدث أيضًا فى جامعة القرويين فى فاس وجامعة الزيتونة فى تونس وجامعة النظامية فى بغداد .

٦ـ طرق وأساليب أخرى ، منها :

أـ الضرائب ؛ حيث قامت بعض الدول مثل السويد واستراليا وأمريكا وانجلترا وفرنسا بفرض ضريبة للمساعدة فى تغطية تكاليف التعليم ، وإن كانت هذه الضريبة تختلف فى حجمها وشروطها من دولة إلى أخرى ؛ ففى فرنسا يخضع لهذه الضريبة جميع الأفراد الخاضعين لضريبة الإيراد العام ، أما فى انجلترا فيخضع لها كافة المؤسسات التى تستفيد من تشغيل المتخرجين من التعليم.

بـ بوالص التأمين والسندات ؛ حيث تلجأ بعض الدول إلى إنشاء بوالص تأمين أو طرح سندات لتعليم الأفراد يقوم بشرائها أولياء الأمور لصالح تعليم أبنائهم ؛ بحيث تسدد قيمتها على أقساط ميسرة . ويتم تسديد كامل قيمتها إلى مؤسسات التعليم

جـ الكوبونات التعليمية ؛ حيث تقوم الفكرة الأساسية لهذه الكوبونات على أساس أن كل الآباء محدودى الدخل ذوى الأبناء فى سن التعليم يستطيعون الحصول على كوبونات بقيمة مالية معينة تعادل تكاليف تعليم أبنائهم فى. ويستخدم الآباء هذه الكوبونات لدفع مصاريف تعليم أبنائهم فى المؤسسة التى يرغبونها سواء كانت حكومية أو خاصة .

المحـــور الرابع

الاتجاهات الحديثة فى تقليل كُلفة التعليم الجامعى

من خلال إعادة النظر فى بنية مؤسسات التعليم وإعادة هيكلتها

- يقصد بإعادة هيكلة مؤسسات التعليم إعادة النظر فى تركيب هذه المؤسسات بما يساعد على إعادة النظر فى أعداد أعضاء هيئة التدريس والعاملين والتخصصات بهدف زيادة فعالية التكاليف وتقليل كافة صور الهدر بما يؤدى إلى توفير موارد إضافية .
- وغالبًا ما يتطلب ذلك تعديل فى التشريعات القائمة كى تصبح هناك إمكانية لدراسة وفورات الحجم وذلك بالدمج أو الفصل أو الإلغاء أو الإنشاء أو إعادة تحديد مجالات التخصص أو إعادة ترتيب التوزيع الجغرافى وتحديد الحجم الأمثل للمؤسسة الذى يؤدى بدوره إلى تحقيق درجة عالية من الكفاءة فى الأداء والتناسب بين التكلفة والعائد .
- وهذا الشيء يعنى ضرورة وجود إمكانيـــة للتشغيل المؤقت والإحالة للتقاعد وإعادة التشغيل حسبما ترى المؤسسة كما هو الحال فى :

أ ـ إغلاق المؤسسات التى تتسم بعدم الكفاءة وعدم الفعالية .

ب ـ دمج المؤسسات التى تتميز بالجودة ولكنها تفتقد للعمليات التى تجعل تشغيلها ذا جدوى اقتصادية.

ج ـ تغيير رسالة المؤسسة .

- ويرى البعض أن إعادة هيكلة مؤسسات التعليم يعنى تطبيق صيغ ونماذج جديدة للتعليم ؛ مثل صيغ التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والتعليم الافتراضي والتعليم الإلكتروني.

المحـــور الخامس

نتائج مستخلصة ودروس مستفادة لإصلاح تمويل التعليم فى مصر

- لقد اتضح من خلال الاتجاهات التى تم تناولها فى هذه الدراسة حول تمويل التعليم على المستوى الدولى أن هناك أجندة إصلاح قد تم تنفيذها فى معظم دول العالم فى هذا الشأن وقد تضمنت كثيرًا من الاتجاهات ، منها إصلاح التمويل الحكومى لتعظيم الاستفادة منه ، ومنها تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى هذا المجال والتحرر من كثير من التنظيمات البيروقراطية الحكومية ، ومنها نقل جزء من هذا التمويل إلى الطالب وأسرته ، وغير ذلك من الاتجاهات الأخرى .

ويمكن استخلاص النتائج التى تحققت فى هذا المجال فى كثير من دول العالم المتقدم والنامى فى الآتى :

١ـ بالنسبة لتنويع الموارد والمشاركة فى التكلفة (Cost-sharing) ، اتضح أن نسبة المشاركة في تحمل تكاليف التعليم من قبل الطلاب وأسرهم قد زادت في معظم دول العالم المتقدم والنامى مع بداية القرن الحادى والعشرين ، وقد تمثلت مبررات زيادة هذه المشاركة فيما يلي :

أ ـ العدالة؛ وتعنى ضرورة تحمل الطلاب وأسرهم جزءًا من تكلفة التعليم الذي يعود عليهم بالمنفعة أكثر من المواطن العادي ودافعي الضرائب .

ب ـ الكفاءة؛ وتعنى قيام المؤسسة الجامعية بتقليل النفقات مع الالتزام بالنوعية .

ج ـ الاستجابية (Responsiveness) ؛ وتعنى تشجيع المؤسسة الجامعية على تقديم البرامج التي يحتاج إليها الطلاب بشكل أكبر.

د ـ الحاجة إلى موارد إضافية (The Sheer Need for Revenues)في ظل عدم كفاية الموارد الحكومية للإبقاء على كيف وكم التعليم الجامعي بالشكل المطلوب.

هـ ـ إدراك كثير من الدول والحكومات أن الفشل في تنويع موارد التعليم سوف يضر بجودة هذا التعليم وقدرته الاستيعابية بالنسبة لأبناء الطبقات الغنية وكذا أبناء الطبقات الفقيرة.

و ـ وجود قناعة لدى الكثيرين بضرورة وجود مشاركة في تحمل تكلفة التعليم من قبل الطالب وأسرته من خلال فرض رسوم دراسية وغيرها بشرط أن تمثل هذه الرسوم إضافة للموارد التي تخصصها الحكومة لهذا التعليم ولا تكون بدلاً عنها.

٢ـ بالنسبة للرسوم الدراسية ، اتضح أن هذه الرسوم تمثل مكوناً مهمًا فى تنويع موارد التعليم والمشاركة فى تكلفته ، وذلك على النحو التالى :

أ ـ برزت أهمية فرض رسوم دراسية فى التعليم الجامعى عندما اتضح أن كل الطلاب الذين ينتمون إلى أسر مرتفعة الدخل يستفيدون من هذا التعليم بينما يتحمل تكاليفه كل المواطنين.

ب ـ بدأت كثير من الدول التي تقدم مساعدات لتغطية إعاشة الطلاب ، تقلل من هذه المساعدات وتزيد من الاهتمام بالرسوم الدراسية باعتبارها أكثر حساسية من الناحية السياسية.

ج ـ بدأت كثير من الدول ـ وبصفة خاصة النامية منها ـ تطبق سياسة مزدوجة المسار للرسوم الدراسية ؛ حيث يلتحق عدد محدود من الطلاب بالدراسة مجاناً من الحاصلين على درجات مرتفعة في اختبارات القبول ، ثم يتم تحصيل رسوم من باقي الطلاب الراغبين في الالتحاق ، وبذلك يمكن للحكومة الادعاء بأنها تحافظ على مجانية التعليم ولكن مع السماح بالمشاركة فى التكلفة.

٣ـ بالنسبة لبرامج إقراض الطلاب ، اتضح أن هذه البرامج قد تم تطبيقها فى عدد من دول العالم ، كما أصبحت مطروحة على الأجندة الخاصة بالبحث عن طرق جديدة لتمويل التعليم فى عدد آخر من الدول ، وذلك على اعتبار أن هذه البرامج توفر المزايا التالية :

أ ـ توفر المال اللازم لتغطية نفقات الإعاشة والتعليم.

ب ـ يتم تسديدها على فترات طويلة.

ج ـ يتم منحها بفائدة منخفضة أو بدون فائدة .

د ـ لا تحتاج إلى وجود ضامن ؛ حيث تضمنها الحكومة أو تقدم للطلاب بدون ضامن.

٤ـ بالنسبة لخصخصة التعليم الجامعى أو أجزاء منه ، اتضح أن حجم الخصخصة فى مجال التعليم قد ارتفع بصورة لم يكن مسموحاً بها قبل سنوات قليلة فى كثير من الدول مثل الصين وروسيا ودول شرق أوروبا وبعض دول الشرق الأوسط ومنها مصر وذلك لعدة أسباب منها:

أ ـ يمثل قطاع التعليم الخاص ، الذى يعتمد أكثر على المصروفات التى يدفعها الطلاب ، طريقة أخرى لتوسيع فرص الالتحاق بالتعليم من خلال المشاركة في التكلفة.

ب ـ وجود قناعة لدى الكثيرين بأن تشجيع القطاع الخاص لا يعنى تهديد الالتزام الحكومي الضمني بالجودة العالية للتعليم، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة ذات التكلفة المرتفعة مثل البحوث والتدريب المتقدم.

ومن بين النقاط التى تناولتها الاتجاهات الحديثة فى تمويل التعليم ولكنها لم تتحقق لوجود بعض الصعوبات التى تقف فى طريق تحقيقها فى بعض الدول ما يلى:

١. لم تستطع القروض فى كثير من الدول تحويل الأعباء الخاصة بتكلفة التعليم من الحكومة إلى الطالب وأسرته بسبب :

أ ـ عدم كفاية الأموال التى يتم تخصيصها لهذه القروض .

ب ـ عدم كفاية البنية التحتية المطلوبة لخدمة القرض.

ج ـ كثرة المنح التى تتخلل القروض.

د ـ ارتفاع معدلات عدم السداد.

هـ ـ عدم وجود آلية فى القروض المرتبطة بالدخل تسمح بالتأكد من دخول المقترضين على امتداد حياتهم العملية.

٢. لا تزال وسائل تحديد الطلاب المحتاجين للمساعدات المالية غير دقيقة فى كثير من الدول التى لا تتمتع بنظام ضريبى مستقر ونظام معلوماتى متقدم .

٣. لا يزال قطاع التعليم الحكومى يواجه صعوبات فى كثير من الدول فيما يتعلق بالاستغناء عن الفائض من أعضاء هيئة التدريس أو العاملين أو إغلاق الكليات والمعاهد التى لا تتسم بالكفاءة ومتابعة تطورات العصر.

وفى ضوء ما سبق من استعراض للاتجاهات الحديثة فى تمويل التعليم على المستوى الدولى ، وفى ضوء أيضًا الواقع الحالى لتمويل التعليم فى مصر ، تقترح الدراسة الحالية النقاط التالية كأساس للتفكير فى الإصلاح التمويلى للتعليم المصرى :

١. مع التسليم بالواقع الاقتصادى والسكانى الذى يواجه التعليم المصرى فى الوقت الحاضر وربما لعقود قادمة ، فإنه يكون من غير المنطقى افتراض أن مصر ستكون قادرة أو راغبة فى الاستمرار فى زيادة الإنفاق الحكومى على التعليم لمواجهة الطلب المتزايد بعيدًا عن المشاركة الشعبية ، ومن ثم يكون من الضرورى البحث عن صيغ جديدة فى التمويل تسمح بزيادة نسبة إسهام الطالب وأسرته وجهات أخرى فى تمويل تكاليف التعليم .

٢. لتوفير تعليم مصرى متميز فى المستقبل ، سيكون من الضرورى تطوير سياسات تمويل أكثر ذكاء وعقلانية فيما يتعلق بطريقة توزيع وإنفاق الموارد ، ومن ثم يصبح من الضرورى أن:

أ ـ تتمركز سياسات التعليم حول الطالب .

ب ـ التنسيق بين وزارة التعليم وغيرها من الوزارات المعنية بالتعليم .

ج ـ تصميم سياسات عامة للتعليم تعتمد أكثر على الأداء بدلاً من مجـــــــرد التركيز على إتاحة الالتحاق .

٣. مع زيادة الارتباط الشرطى لدى أفراد المجتمع المصرى بين زيادة الميزانيات المخصصة للإنفاق التعليمى وبين جودة العملية التعليمية ذاتها ، قد يكون من المفيد وربما من الضرورى إنشاء صناديق خاصة تتلقى مساهمات الأفراد والمنظمات والهيئات بغرض المساهمة فى تمويل التعليم ، وفى ذات الوقت قد يكون من المفيد أيضًا إقرار ضريبة على دخول الأفراد والمؤسسات تزداد بزيادة الدخل.

٤. مع زيادة توجه المجتمع المصرى نحو الخصخصة وتخلى الدولة تدريجيًا عن الاستئثار بعملية تمويل التعليم ، سيزداد الاعتماد على القطاع الخاص وعلى المشاركة المقننة من جانب الطالب وأسرته فى تكاليف التعليم الحكومى ، ومن ثم فقد يكون من المفيد أن يتم تخصيص نسبة من عائدات مشروعات القطاع الخاص لصالح تمويل التعليم الحكومى أسوة بما هو متبع من قبل المؤسسات الإنتاجية فى كثير من دول العالم ، ومن منطلق الحصول على مخرجات عالية المستوى من التعليم.

٥. العمل على تأصيل قيمة المشاركة فى تمويل التعليم لدى أفراد المجتمع بحيث تصبح قيمة اجتماعية واقتصادية تتخذ مكانة بارزة ضمن منظومة قيم المجتمع الأصيلة ، مما يدفع الأفراد إلى إيقاف جزء من ممتلكاتهم وإخراج جزء من الضرائب الخاصة بهم لصالح تمويل التعليم ، مثلما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية وهونج كونج ، وربما يستلزم ذلك تعديل فى قانون الضرائب يشجع على التبرع بدون حدود لصالح التعليم .

٦. ضرورة تبنى الدولة لسياسة عامة تعمل على التحرك نحو وجود قدر أكبر من المشاركة فى نفقات التعليم ، وذلك من خلال حزمة من العناصر تشمل :

أ ـ تحديد رسوم مناسبة لتغطية تكاليف التعليم .

ب ـ تحديد مصاريف مناسبة لتغطية تكاليف الخدمات.

ج ـ تخصيص بعض المنح للطلاب المتميزين الذين ينحدرون من أسر محدودة الدخل.

د ـ اعتماد برنامج يتيح إقراض جميع الطلاب بضمان أولياء الأمور أو الحكومة .

٧. العمل على إيجاد اتصال وتنسيق بين حزمة العناصر السابقة بحيث تصبح عملية متواصلة تسعى إلى زيادة جودة النظام التعليمى ، هذا بالإضافة إلى أن تحويل نسبة من تكاليف التعليم إلى الطلاب وأسرهم يجب أن يكون مصحوبًا بمعايير لتحرير الإدارة التعليمبة والحكومية وجعلها أكثرديمقراطية واستقلالية .

٨. توعية المسئولين عن التعليم فى مصر بمفهوم المؤسسة المنتجة وأسسها ودورها فى مواجهة مشكلات التعليم وتطويره ، وإصدار التشريعات اللازمة لتبنى هذه الصيغة

٩. الإصلاح المالى للاعتمادات الحالية عن طريق القضاء على كافة صور الهدر من خلال ترشيد الإنفاق دون الإخلال بالنوعية ، وذلك بتعظيم العائد من كل إنفاق ابتداء من المبانى والمدرجات والمعامل والمعدات والآلات وأعضاء هيئة التدريس والإداريين .

١٠. دراسة معدلات الإنفاق على التعليم كنسبة من الدخل القومى ومقارنتها بالنسب فى الدول المماثلة لمصر فى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، وطرق توزيع الموارد على أنماط ومستويات التعليم المختلفة ، ومتوسط نصيب الطالب من الإنفاق سواء على التعليم أم الخدمات التى تقدم له ، ثم دراسة تكلفة الإنفاق على التطوير والتحديث كنسبة فى نظام التعليم من إجمالى الإنفاق .

١١. ترشيد مجانية التعليم وضمان وصولها إلى مستحقيها لتحقيق مزيد من الفعالية والالتزام من جانب الطلاب ، وكذلك لتحقيق العدالة بين أبناء المجتمع من الأغنياء والفقراء .

المراجع والهوامش

١. أحمد اسماعيل حجى (٢٠٠٢)؛ اقتصاديات التربية والتخطيط التربوى ، القاهرة : دار الفكر العربى .

٢. إسماعيل صبرى عبد الله (١٩٩٦)؛ التعليم العالى : المجانية والتطوير ، كراسات استراتيجية ، السنة السادسة العدد ٤٤.

٣. بيكاس س. سانيال وميشيلا مارتن (١٩٩٨)؛ استراتيجيات جديدة للإدارة المالية فى الجامعات ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٢٨ ، العدد ٣ ، سبتمبر .

٤. تقارير اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى (تقرير لجنة التمويل والاقتصاديات) ، المؤتمر القومى للتعليم العالى ، القاهرة ١٣ – ١٤ فبراير ٢٠٠٠ .

٥. تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الثامنة والعشرون ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

٦. خلف محمد البحيرى (٢٠٠٢)؛ تمويل التربية الخاصة فى مصر : الصعوبات والمصادر الجديدة ، من بحوث مؤتمر : قضايا ومشكلات ذوى الاحتياجات الخاصة فى التعليم قبل الجامعى (رؤى مستقبلية) ، القاهرة ١٢ـ١٤ مايو .

٧. سعيد اسماعيل على (١٩٩٦)؛ التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٥ ، أكتوبر .

٨. سنسيا جونسون وهارولد شيسام (٢٠٠٢)؛ التعليم العالى فى القرن الواحد والعشرين : اتجاهات وقضايا : أجندة بحثية ورؤى مستقبلية ، ترجمة مهنى محمد إبراهيم غنايم وسمير عبدالقادر ، القاهرة : الأنجلو المصرية .

٩. ضياء الدين زاهر (٢٠٠٠)؛ الكلفة والتمويل فى نظم التعليم العربية : منظور مستقبلى ، من بحوث ندوة : المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية فى القرن الحادى والعشرين ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الدوحة ٧ ـ ١٠ مايو.

١٠. عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب (١٩٨١)؛ بحوث فى التربية الإسلامية ، القاهرة : دار الفكر العربى.

١١. فتحى درويش عشيبة (٢٠٠١)؛ الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر : دراسة تحليلية ، مجلة التربية والتنمية ، السنة التاسعة ، العدد ٢٢ ، أبريل .

٨. فيليب ج. التباتش (١٩٩٩)؛ التعليم العالى الخاص : قضايا ومتغيرات من منظور مقارن ، مجلة مستقبليات، المجلد ٢٩ ، العدد ٣ ، سبتمبر.
٩. كيث لوين وفرانسوا كايلود (٢٠٠١)؛ تمويل تطوير التعليم الثانوى فى البلدان النامية ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٣١، العدد ١ ، مارس .
١٠. مارك براى (٢٠٠٠)؛ تمويل التعليم العالى : الأنماط والاتجاهات والاختيارات ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٣٠، العدد ٣ ، سبتمبر .
١٥. مالكولم سكيلبيك وهيلين كونيل (١٩٩٨)؛ إدارة وتمويل التعليم العالى ، مجلة مستقبليات ، المجلد ٢٨ ، العدد ٣ ، سبتمبر
١٦. محمد أحمد العدوى (٢٠٠١)؛ المساعدات المالية لطلاب الجامعات فى مصر : أبالقروض أم بالمنح ؟ ، مجلة التربية والتنمية ، السنة التاسعة ، العدد ٢٢ ، أبريل .
١٧. محمد سيف الدين فهمى (٢٠٠٠)؛ التخطيط التعليمى : أسسه وأساليبه ومشكلاته ، القاهرة : الأنجلو المصرية .
١٨. محمد متولى غنيمة (٢٠٠٢)؛ تمويل التعليم والبحث العلمى العربى المعاصر : أساليب جديدة ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .
١٩. محمد منير مرسى (١٩٩٨)؛ تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة : عالم الكتب .
٢٠. محمد منير مرسى (٢٠٠٢)؛ الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه ، القاهرة : عالم الكتب .
٢١. محمود عباس عابدين (٢٠٠٠)؛ علم اقتصاديات التعليم الحديث ، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية .
٢٢. نبيل عبد الخالق متولى (٢٠٠١)؛ دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم المصرى (إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل) ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد السابع ، العدد (٢١) ، إبريل .
٢٣. هنداوى محمد حافظ (٢٠٠٠)؛ دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى فى مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة كلية التربية بدمياط ، العدد ٣٤، الجزء الأول ، يوليو .
٢٤. يعقوب نشوان (٢٠٠٠)؛ التربية فى الوطن العربى فى مشارف القرن الحادى والعشرين. غزة : مطبعة المقداد .

25. Anderson, L. Briggs, A. & Burton, N. (2001); Managing Finance, Resources and Stakeholders in Education, London: Paul Chapmen Publishing.
26. Bartlett, L. (1998); Perceptions of University Development Officers: Strategic Planning for Fund Development. Unpublished Doctoral Dissertation, Texas Southern University.
27. Court , D. (1999); Financing Higher Education in Africa : Makerere, The Quiet Revolution , The Text is Available at:
http://www1.Worldbank.Org/education/Tertiary/Cour.htm .
28. Findings and Recommendations of The Conference of Financing Higher Education in Eastern and Southern Africa : Diversifying Revenue and Expending Accessibility, Royal Palm Hotel , Dar Es Salaam, Tanzania March 24-28, 2002
29. Goldstien, H.& Luger, M. (1997); Assisting Economic and Business Development, In: Marvin W. Peterson, David D. Dill, Lisa A. Mets and Associates Planning and Management for A Changing Environment. Sann Francisco: Jossy-Bass Publishers.
30. Hartman, W. (1998); Understanding Resource Allocation in High Schools, In:: Willian T. Hartman & William Lowe Boyed ed.; Resource Allocation and Productivity in Education: Theory and Practice, London: Greenwood Press.
31. Hauptman, A. (2000); How Should American Higher Education Be Financed in The Future?, The Text is Available at:
http:// www1.Worldbank.Org/education/Tertiary/bcspeech.htm
32. Hopper, R.(2000); Gredit for The Poor But Meritorious in Bangladesh: Grameen Bank's Innovative Higher Education Loan Program, The International Educator, Spring.

32. Johnestone, B & Aemero, A. (1999); The Applicability for Developing Countries of Income Contingent Loans or Graduate Taxes, With Special Consideration of An Australian HECS-Type Income Contingent Loan Program for Ethiopia, The Text is Available at :

http://www.gse.Buffalo.edu/org/inthigheredfinance/publicationsdbjabby.html

34. Johnstone, B. (1999 a); The US Higher Education System: Structure, Governance and Finance, The Text is Available at :

http://www.gse.buffalo.edu/org/inthigheredufinance/pubushesys.html

35. Johnstone , B. (1999 b); Financial Strategies for The Modern University , The Text is Available at:

http:// www.gse.buffalo.edu/FAS/Johnston/ FINSTRAT.htm

36. Johnstone, B. (1999 c); Financing Higher Education: Who Should Pay and Other Issues. The Text is Available at:

http://www.gse.buffalo.edu/FAS/johston/fin hedforaltbach.html

37. Johnstone, B. (1999 d); Student Loans in International Perspective: Promises and Failures, Myths and Partial Truths, The Text is Available at:

http://www.gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/publicationsloans1.html

38. Johnstone, B (2001); The Finance and Politics of Cost Sharing in Higher Education, A Paper Presented at The International Conference on The Economics of Education, Peking University, Beijing, China, May 16-19.

39. Johnstone, B., Arora, A. & Experton, W. (1998); Worldwide Reforms in The Financing and Management of Higher Education, The UNSCO World Conference on Higher Education. The Text is Also Available at:

http://www.gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/pub/reformsfinman.html

40. Kearney, P. (1997); Privatization of Campus Housing in Higher Education, A Paper Presented at The Symposium of the National Association of College Auxiliary Services and Association of College and University Housing Officers-International , San Diego, CA, January.
41. Loessin, B. (1997); Linking Fundraising and Development With Planning, In:: Marvin W. Peterson, David D. Dill, Lisa A. Mets and Associates Planning and Management for a Changing Environment. Sann Francisco: Jossy-Bass Publishers.
42. Marquis, C. (2000). Innovation Funds for Universities, A Paper Introduced to The Nigeria University System Innovation Project (Nusip). The Text is Available at: http://www.worldbank.org/education/tertiary/fomec.htm
43. McMullen, M. (2000); Higher Education Finance Reform in Czech Republic: Transition in Thought and Practice. Education Policy Analysis Archives, Vol. 8, No. 6, January
44. Michael, S. (2002); Higher Education Finance: Formula Funding Issues for Ohio. A Paper Presented at The Ohio Board of Regents ' Funding Commission, Longaberger Alumni House, Ohio State University, April 8th.
45. Nora, A. (2001); How Minority Students Finance Their Higher Education. Digest, No. 171, December.
46. Ogawa, K. (1999); Education Policies and Economic Efficiency: The Case of Indonesia, Unpublished Doctoral Dissertation, Columbia University.
47. Olga, B & Johnstone, B. (1999); University in Transition: Privatization, Decentralization, and Institutional Autonomy as National Policy With Special Reference to The Russian Federation. The Text is Available at:
http://www.gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/publicationsdbjolga.html.

48. Rooney, P., Borden. V. & Thomas, T.(1999). How Much Does Instruction and Research Really Cost?, Planning for Higher Education, vol. 27, No.3

49. Shroff-Mehta, P.& Johnstone, B. (2001); Higher Education Finance and Accessibility :An International Comparative Examination of Tuition and Financial Assistance Policies, In: Heather Eggins , ed.; Higher Education Reform, London : Society of Research in Higher Education.

50. UNESCO (1995); Policy Paper for Change and Development in Higher Education.
The Text is Available at: http://www.unesco.org/education/educprog/wche/

51. Vossensteyn, H. (2000); Cost Sharing and Understanding Student Choice: Developments in Western Europe and Australia, A Paper Presented at The Global Higher Education Exchange Conference: Paying for Higher Education: Emerging Trends, Challenges and Solutions, AED Conference Center, Washington, DC, USA December 5-6.

52. Wertz, R. (1997); Higher Education Interests in Privatization: Annual Report on Privatization, New York: Reason Foundation

53. Wigger, B. & Von Weizsacker, R. (1999); Risk, Resources, and Education-public Versus Private Financing of Higher Education, University of Mannheim, The International Monetary Fund.

54. World Bank (1995); Priorities and Strategies for Education.The Text is Available at:
http://www.glopalmarch. rg/virtuallibrary/amnestyinternational/education.htm

55. Yeatts, G. (1997); Privatization of Public University Housing: A Comparative Cost Analysis of Alternative Models for Student Housing in The Commonwealth of Kentucky, Unpublished Doctoral Dissertation, State University of Virginia.